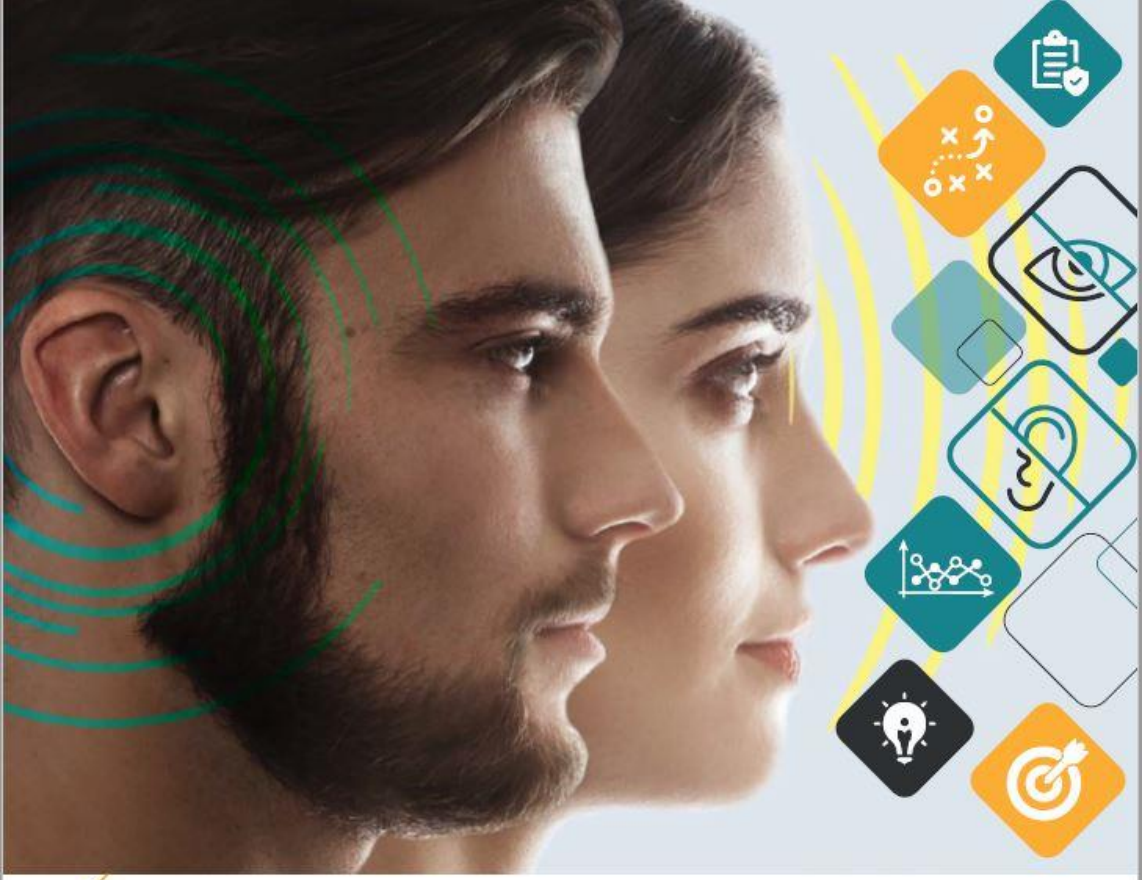

نموذج الإسكوا حول السياسة الوطنية
للنفاذية الرقمية في المنطقة العربية

ازدهار البلدان كرامة الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

Shared Prosperity Dignified Life

بناء السياسات الوطنية المتعلقة بالنفاذية الرقمية في المنطقة العربية بالتركيز على المنصة العربية للإدماج الرقمي

November 25, 2021

أداة شراء منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تهدف هذه الأداة إلى توفير الحد الأدنى من الإرشادات لشراء منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن النفاذ إليها بما في ذلك المعدات أو البرمجيات أو تطبيقات الوب أو التطبيقات النقالة.

مجموعة أدوات السياسة

تهدف مجموعة الأدوات هذه إلى توفير إطار عام للسياسات والتدابير والإجراءات الواجب اعتمادها لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات ذات الصلة، وصولاً إلى مجتمع أكثر شمولاً.
جرى تطوير ثلاث أدوات يمكن استخدامها لتطوير سياسة وطنية للنفاذية الرقمية.

أداة مصفوفة مقارنة السياسات الوطنية

توفر هذه الأداة لراسمي السياسات/المستخدمين إمكانية إجراء تحليل مقارن بناءً على دراسات الحالة حول سياسات النفاذية الرقمية، جرى الحصول عليها من أربع دول عربية إلى جانب ثلاث دول/كيانات غير عربية.

مساعِد راسمي السياسات

توفر هذه الأداة لراسمي السياسات / المستخدمين إمكانية استعراض المكوّنات المختلفة للسياسة الوطنية للنفاذية الرقمية، والتآلف معها من خلال الحصول على بعض الأمثلة والمعلومات واختيار بعض الفقرات والنصوص لإدراجها في مسودة السياسة التي سيجري إعدادها.

أداة أوراق التمرين

توفر هذه الأداة لراسمي السياسات/المستخدمين إمكانية تطوير مصفوفة لتقييم المخاطر بناءً على التهديدات والتحديات المنتقاة.

مساعِد راسمي السياسات

توفر هذه الأداة لراسمي السياسات / المستخدمين إمكانية استعراض المكوّنات المختلفة للسياسة الوطنية للنفاذية الرقمية، والتآلف معها من خلال الحصول على بعض الأمثلة والمعلومات واختيار بعض الفقرات والنصوص لإدراجها في مسودة السياسة التي سيجري إعدادها.

3 — 2 — 1

الخطوة 1. المقدمة

يرجى المتابعة لبناء مسودة السياسة الخاصة بكم.

ابدأ

الخطوة 2. أمثلة على مكونات السياسة

في هذه الخطوة، يرجى تحديد المكوّنات المفضلة لديكم لإعداد مسودة السياسة الخاصة بكم.

المقدمة

نموذج

بناء على ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية، تهدف النفاذية الرقمية إلى ضمان إمكانية حصول الاشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات والمعلومات المتوفرة على منصات وتجهيزات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على قدم المساواة مع الآخرين.

ويشمل ذلك إزالة الحواجز التي تحول دون الوصول إلى منتجات وخدمات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها.

ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل الحواسيب والهواتف النقالة والمواقع الشبكية ومحطات/أكشاك النفاذ العام أن تجعل الحياة اليومية أسهل، وأن تزيد من إنتاجية العمل. كما يمكن لها أن تحسن التعلم، وأن تسهل تبادل المعلومات، وأن تعزز الحياة الاجتماعية.

غير أنه إذا لم تكن هذه التكنولوجيات متاحة تماماً، فإنها قد تصبح في الواقع أدوات استبعاد لبعض فئات السكان عن طريق وضع حواجز جديدة.

التعريفات

نموذج

- النفاذية الرقمية: هو قابلية استخدام منتجات أو معلومات أو خدمات ما قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الاشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن بنفس درجة وفعالية استخدامها من قبل الأشخاص من غير الاشخاص ذوي الاعاقة؛
- الأشخاص ذوو الإعاقة: هم الأشخاص الذين يعانون من اعتلالات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسّية، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين؛
- كبار السن: هم الأشخاص البالغون من العمر ما لا يقل عن 55 عاماً والذين بحكم تقدّمهم في العمر تناقصت قدرتهم الوظيفية على التفاعل العادي مع أحد أجهزة تقنية المعلومات والاتصالات؛
- تقنية المعلومات والاتصالات المساعدة: هي تقنية إلكترونية مبتكرة تعين الاشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، أو تحسن من قدراتهم الوظيفية، على استخدام تقنية المعلومات والاتصالات، أو تزيدها؛
- التجهيزات العمومية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: هي منتج أو أداة قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موضوعة في مكان عمومي، ومن الأمثلة على ذلك الأكشاك الإلكترونية، والمحطات الطرفية، وأجهزة الصراف الآلي؛

الخطوة 2. أمثلة على مكونات السياسة

في هذه الخطوة، يرجى تحديد المكوّنات المفضلة لديكم لإعداد مسودة السياسة الخاصة بكم.

المقدمة

نموذج

بناءً على ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية، تهدف النفاذية الرقمية إلى ضمان إمكانية حصول الاشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات والمعلومات المتوفرة على منصات وتجهيزات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على قدم المساواة مع الآخرين.

ويشمل ذلك إزالة الحواجز التي تحول دون الوصول إلى منتجات وخدمات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها.

ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل الحواسيب والهواتف النقالة والمواقع الشبكية ومحطات/أكشاك النفاذ العام أن تجعل الحياة اليومية أسهل، وأن تزيد من إنتاجية العمل. كما يمكن لها أن تحسن التعلم، وأن تسهل تبادل المعلومات، وأن تعزز الحياة الاجتماعية.

غير أنه إذا لم تكن هذه التكنولوجيات متاحة تماماً، فإنها قد تصبح في الواقع أدوات استبعاد لبعض فئات السكان عن طريق وضع حواجز جديدة.

التعريفات

نموذج

- النفاذية الرقمية: هو قابلية استخدام منتجات أو معلومات أو خدمات ما قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الاشخاص ذوي الإعاقة وكبار السنّ بنفس درجة وفعالية استخدامها من قبل الأشخاص من غير الاشخاص ذوي الاعاقة؛
- الأشخاص ذوو الإعاقة: هم الأشخاص الذين يعانون من اعتلالات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسّية، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين؛
- كبار السنّ: هم الأشخاص البالغون من العمر ما لا يقل عن 55 عاماً والذين بحكم تقدّمهم في العمر تناقصت قدرتهم الوظيفية على التفاعل العادي مع أحد أجهزة تقنية المعلومات والاتصالات؛
- تقنية المعلومات والاتصالات المساعدة: هي تقنية إلكترونية مبتكرة تعين الاشخاص ذوي الإعاقة وكبار السنّ، أو تحسّن من قدراتهم الوظيفية، على استخدام تقنية المعلومات والاتصالات، أو تزيدها؛
- التجهيزات العمومية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: هي منتج أو أداة قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موضوعة في مكان عمومي، ومن الأمثلة على ذلك الأكشاك الإلكترونية، والمحطات الطرفية، وأجهزة الصراف الآلي؛

الولاية الوطنية

نموذج

إن (يوضع اسم البلد) هو/هي من الأطراف الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة ("الاتفاقية") التي دخلت حيز التنفيذ في أيار/مايو 2008. وتعترف الاتفاقية بإمكانية النفاذ كشرط للأشخاص ذوي الاعاقة لممارسة حقوقهم وحرياتهم الأساسية، وتشترط على الأطراف الموقعة اتخاذ التدابير المناسبة لضمان تمتع الاشخاص ذوي الإعاقة بالنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الطوارئ وخدمات الإنترنت على قدم المساواة مع الآخرين.

الرؤية

نموذج

مجتمع دامج، خال من الحواجز، يضمن التمكين والحياة الكريمة لأصحاب الهمم (الأشخاص ذوي الإعاقة).

(مقتبس من تجربة الإمارات العربية المتحدة)

الأهداف

النموذج الأول (الأساسي)

- الهدف من هذه المبادئ التوجيهية هو توفير إطار تمكيني لدعم تطوير ثقافة وممارسة النفاذية الرقمية، من خلال:
- وضع المبادئ العامة المنطبقة على النفاذية الرقمية؛
- وضع التدابير لضمان تمتع الاشخاص ذوي الإعاقة بالنفاذ، على قدم المساواة مع الآخرين، إلى أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العمومية والخدمات والتطبيقات والمحتوى في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية؛
- العمل في مرحلة مبكرة من التصميم والتنفيذ على تعزيز إمكانية النفاذ إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العمومية من أجل خفض تكاليف تقديم خدمات النفاذية الرقمية؛
- تعزيز القدرة على تحمل تكاليف خدمات النفاذية الرقمية من خلال الإعانات والحوافز، حيثما أمكن ذلك؛
- استبانة وتخفيض الحواجز أمام الإمكانية الكاملة للنفاذية الرقمية؛
- اعتماد التصميم الشامل في تنفيذ الأهداف.

النموذج الثاني (التفصيلي)

إن هدف هذه السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية هو تنظيم التحول إلى النفاذية الرقمية لمزوّدي الخدمات العامة من القطاع الحكومي وقطاع الاتصالات، والقطاع الخاص المقدم للخدمة العامة (الصحة، التعليم، التجارة الإلكترونية، وأنظمة المدفوعات التجارية، وشركات القطاع الخاص الذي يزيد عدد موظفيها عن أكثر من خمسين شخصاً وتعمل في مجال الخدمة العامة أو تعمل في صناعة ونشر المحتوى الرقمي بأنواعه)، وبناء عليه سوف يتم:

- مطالبة مزوّدي خدمات الاتصالات توفير الهواتف المعزّزة بتقنيات النفاذية الرقمية والمخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتطوير واجهات الخدمات الرقمية لتلك الشركات بما

(مقتبس من التجربة العمانية)

الولاية الوطنية

نموذج

إن (يوضع اسم البلد) هو/هي من الأطراف الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة ("الاتفاقية") التي دخلت حيز التنفيذ في أيار/مايو 2008. وتعترف الاتفاقية بإمكانية النفاذ كشرط للأشخاص ذوي الاعاقة لممارسة حقوقهم وحرياتهم الأساسية، وتشترط على الأطراف الموقعة اتخاذ التدابير المناسبة لضمان تمتع الاشخاص ذوي الإعاقة بالنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الطوارئ وخدمات الإنترنت على قدم المساواة مع الآخرين.

الرؤية

نموذج

مجتمع دامج، خال من الحواجز، يضمن التمكين والحياة الكريمة لأصحاب الهمم (الأشخاص ذوي الإعاقة).

(مقتبس من تجربة الإمارات العربية المتحدة)

الأهداف

النموذج الأول (الأساسي)

- الهدف من هذه المبادئ التوجيهية هو توفير إطار تمكيني لدعم تطوير ثقافة وممارسة النفاذية الرقمية، من خلال:
- وضع المبادئ العامة المنطبقة على النفاذية الرقمية؛
- وضع التدابير لضمان تمتع الاشخاص ذوي الإعاقة بالنفاذ، على قدم المساواة مع الآخرين، إلى أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العمومية والخدمات والتطبيقات والمحتوى في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية؛
- العمل في مرحلة مبكرة من التصميم والتنفيذ على تعزيز إمكانية النفاذ إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العمومية من أجل خفض تكاليف تقديم خدمات النفاذية الرقمية؛
- تعزيز القدرة على تحمل تكاليف خدمات النفاذية الرقمية من خلال الإعانات والحوافز، حيثما أمكن ذلك؛
- استبانة وتخفيض الحواجز أمام الإمكانية الكاملة للنفاذية الرقمية؛
- اعتماد التصميم الشامل في تنفيذ الأهداف.

الشراكة مع منظمات المجتمع المدني المختصة بالخدمات المقدمة لدعم الاشخاص ذوي الاعاقة

المشاركة

يجب أن ترتكز السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية على المشاركة الفاعلة للأشخاص ذوي الإعاقة في كل فرقة عمل تغطي قضايا هذه الفئة من الأشخاص، والعمل على تحسين التشريعات القائمة لتشجيع إشراك الاشخاص ذوي الإعاقة في عملية صنع السياسة.

يتكامل مع ذلك التأكيد على دور الاشخاص ذوي الإعاقة في عمليات:

- العضوية الفاعلة في التحضيرات والدراسات وجمع البيانات واستبيانات الرأي المطلوبة لمرحلة ما قبل وضع السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية؛
- العضوية الفاعلة في وضع السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية، وخططها التنفيذية، وأي تشريعات ترفع للبرلمان تعزيزاً لها؛
- العضوية الفاعلة في عملية التنفيذ والإدماج والمراقبة والرصد، وفي عمليات التحسين المستمر للسياسة الوطنية للنفاذية الرقمية.

تعتمد السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية مبدأ "لا ينبغي اتخاذ أي قرارات تتعلق بالإعاقة دون إشراك الاشخاص ذوي الاعاقة ".

توفير الموارد المالية

ينبغي أن تعمل السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية على توفير أموال خاصة لضمان وصول الاشخاص ذوي الاعاقة إلى هذه العملية.

تعزيز الوعي

تعمل السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية على تعزيز إلمام أصحاب المصلحة، بما في ذلك الهيئات الحكومية والمنظمات الأهلية المختصة والاشخاص ذوي الاعاقة، بأهمية إشراك الاشخاص ذوي الاعاقة في عملية صنع السياسة المتعلقة بهم.

محاور العمل

النموذج الأول (الأساسي)

مجالات العمل كما حددتها (اسم الدولة):

- تطوير التشريعات الخاصة بالنفاذية الرقمية؛
- المحتوى الرقمي بأنواعه (الإنترنت، التطبيقات المسموعة والمرئية)؛
- أجهزة الحاسوب وأنظمة التشغيل؛
- أجهزة الصراف الآلي وحجز التذاكر والات تسجيل الوصول؛
- الهواتف الذكية؛
- أجهزة التلفاز المتعلقة بخدمات التلفاز الرقمي؛
- خدمات الهاتف والمعدات ذات الصلة؛
- الوصول إلى خدمات الوسائط السمعية والبصرية مثل البث التلفزيوني والمعدات ذات الصلة؛

التوعية والإدماج

نموذج

- [الهيئة الوطنية للاتصالات/للإعاقة/الوزارة] هي الجهة المسؤولة عن تعزيز الوعي بهذه المبادئ التوجيهية وحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- [الهيئة الوطنية للاتصالات/للإعاقة/الوزارة] والمشغلون ومزوّدو الخدمات المعنيون هم الجهات المسؤولة عن توعية الجمهور بشأن كيفية استخدام الاشخاص ذوي الاعاقة لمرافق الوصول إلى الجمهور. وينبغي أن تتاح المعلومات للجمهور في أشكال يسهل النفاذ إليها مع مراعاة المدخلات والمعلومات المستمدة من الاشخاص ذوي الاعاقة وممثليهم من المؤسسات المختصة؛
- ينبغي لمزودي خدمات الاتصالات التي تتاح للجمهور تحقيق الآتي:

- ضمان توفير اللافتات المناسبة، بما في ذلك استخدام الرموز العالمية حسب الاقتضاء، في المنطقة المجاورة مباشرة للهواتف العمومية المركبة أو أكشاك الهواتف العمومية أو نقاط الوصول إلى الإنترنت في المجتمعات المحلية التي تبلغ عن إمكانية الوصول إليها؛
- تدريب الموظفين على كيفية خدمة العملاء ذوي الاعاقة والإلمام بجميع ميزات النفاذية الرقمية المخصصة لهؤلاء العملاء، ويجب أن يتضمن تدريب الموظفين معرفة استخدام التجهيزات المساعدة وكيفية التعامل مع الاشخاص ذوي الاعاقة عملياً وحركياً.

آليات توفير النفاذية الرقمية

عدم التمييز:

من واجب مزودي خدمات النفاذية الرقمية تجنب التمييز، بما في ذلك التمييز غير المقصود، إزاء الاشخاص ذوي الاعاقة بسبب عدم إمكانية النفاذ إلى مرافقهم ومنتجاتهم وخدماتهم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ مبدأ التصميم الشامل في مؤسساتهم، وذلك عن طريق تنظيم برامج توعية وإعلانات معتمدة على النفاذية الرقمية والخدمات والخيارات والمعدات المتاحة عبرها للأشخاص ذوي الاعاقة.

- ضمان إمكانية النفاذية الرقمية بشكل منتظم في مواقع الخدمات الرقمية العامة؛
- توفر الأماكن والمعدات والبرمجيات، المطلوبة لتحقيق النفاذية الرقمية دون أي تمييز بين منطقة وأخرى بما في ذلك التمييز الاقتصادي أو التمييز بين المناطق لريفية والحضرية؛
- توافر أماكن ومعدات وبرمجيات يمكن النفاذ إليها؛
- ينبغي أن تكون أجهزة النفاذية الرقمية العامة المستقلة متاحة للأشخاص الذين يعانون أنواعاً مختلفة من الكف أوالضعف البصري، والذين يعانون من الكف أو الضعف السمعي، وأولئك الذين لديهم إعاقات تمنعهم أو تحد من حركتهم؛
- التأكد من إزالة أي عوائق تمنع إمكانية النفاذ إلى البيئة المادية المعززة بالنفاذية الرقمية.

خدمات الطوارئ

ينبغي أن يكون الأشخاص من ذوي الإعاقة قادرين على استخدام وسائل الاتصال للحصول على خدمات الطوارئ، ويجب أن يكونوا قادرين على الاتصال بخدمات الطوارئ مجانا بغض النظر عن التكنولوجيا أو الجهاز الذي يستخدمونه.

متطلبات مطابقة المقاييس	
مثال متطلبات مطابقة المقاييس:	يجب أن تتطابق المواقع والخدمات الإلكترونية مع المبادئ التوجيهية بشأن النفاذ إلى محتويات الإنترنت المتضمنة في المعيار WCAG 2.0 ودرجة مطابقتها (A,AA,AAA) مع مبادرة النفاذ الشبكي الصادرة عن اتحاد شبكة الوب العالمية (W3C). ويجب أن تكون الأجهزة العمومية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال متاحة وقابلة للنفاذ بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.
النموذج الأول (الأساسي)	إن كامل المواقع الحكومية الخدمية العامة يجب أن تتوافق مع الدرجة "AA" من المعيار WCAG 2.0. كامل المواقع الحكومية الخدمية العامة يجب أن تتوافق مع أفضل الممارسات المعتمدة من "W3C" ودليل الإرشادات النسخة (1.0) حول المواقع الخاصة بالأجهزة المحمولة "Mobile devices".
النموذج الثاني (التفصيلي)	"عملياً تعتمد (اسم الدولة) وحتى بعض المؤسسات الحكومية (وزارات، هيئات) عند وضع سياستها للنفاذية الرقمية على ثلاثة معايير رئيسية: • (WCAG 2.0)، مستوى AA كمعيار رئيسي للنفاذية الرقمية؛ • معايير قانون "الأمريكيين ذوي الإعاقة" لسنة 1990 (AMERICANS WITH DISABILITIES ACT OF 1990, AS AMENDED)؛ • تعليمات المادة 508 من قانون "إعادة التأهيل". ملاحظة: يتفاوت مستوى الامتثال للمعايير بين ولاية وأخرى. (مقتبس من أمريكا)

آليات توفير النفاذية الرقمية	
عدم التمييز:	من واجب مزودي خدمات النفاذية الرقمية تجنب التمييز، بما في ذلك التمييز غير المقصود، إزاء الاشخاص ذوي الاعاقة بسبب عدم إمكانية النفاذ إلى مرافقهم ومنتجاتهم وخدماتهم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ مبدأ التصميم الشامل في مؤسساتهم، وذلك عن طريق تنظيم برامج توعية وإعلانات معتمدة على النفاذية الرقمية والخدمات والخيارات والمعدات المتاحة عبرها للأشخاص ذوي الاعاقة. • ضمان إمكانية النفاذية الرقمية بشكل منتظم في مواقع الخدمات الرقمية العامة؛ • توفر الأماكن والمعدات والبرمجيات، المطلوبة لتحقيق النفاذية الرقمية دون أي تمييز بين منطقة وأخرى بما في ذلك التمييز الاقتصادي أو التمييز بين المناطق لريفية والحضرية؛ • توافر أماكن ومعدات وبرمجيات يمكن النفاذ إليها؛ • ينبغي أن تكون أجهزة النفاذية الرقمية العامة المستقلة متاحة للأشخاص الذين يعانون أنواعاً مختلفة من الكف أوالضعف البصري، والذين يعانون من الكف أو الضعف السمعي، وأولئك الذين لديهم إعاقات تمنعهم أو تحد من حركتهم؛ • التأكد من إزالة أي عوائق تمنع إمكانية النفاذ إلى البيئة المادية المعززة بالنفاذية الرقمية.
خدمات الطوارئ	ينبغي أن يكون الأشخاص من ذوي الإعاقة قادرين على استخدام وسائل الاتصال للحصول على خدمات الطوارئ، ويجب أن يكونوا قادرين على الاتصال بخدمات الطوارئ مجانا بغض النظر عن التكنولوجيا أو الجهاز الذي يستخدمونه.
التدريب	لا بد من تدريب الموظفين في مراكز تقديم الخدمات العامة بصورة دورية حول أسس التعامل مع العملاء من الاشخاص ذوي الإعاقة. ويجب أن يشمل هذا التدريب معلومات حول الثقافة واللغات والمعايير المجتمعية للأشخاص ذوي الاعاقة، ومبادئ النفاذية الرقمية والإتاحة والحلول ومصادر المعلومات.

متطلبات مطابقة المقاييس	
مثال متطلبات مطابقة المقاييس:	يجب أن تتطابق المواقع والخدمات الإلكترونية مع المبادئ التوجيهية بشأن النفاذ إلى محتويات الإنترنت المتضمنة في المعيار WCAG 2.0 ودرجة مطابقتها (A,AA,AAA) مع مبادرة النفاذ الشبكي الصادرة عن اتحاد شبكة الوب العالمية (W3C). ويجب أن تكون الأجهزة العمومية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال متاحة وقابلة للنفاذ بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.
النموذج الأول (الأساسي)	إن كامل المواقع الحكومية الخدمية العامة يجب أن تتوافق مع الدرجة "AA" من المعيار WCAG 2.0. كامل المواقع الحكومية الخدمية العامة يجب أن تتوافق مع أفضل الممارسات المعتمدة من "W3C" ودليل الإرشادات النسخة (1.0) حول المواقع الخاصة بالأجهزة المحمولة "Mobile devices".
النموذج الثاني (التفصيلي)	"عملياً تعتمد (اسم الدولة) وحتى بعض المؤسسات الحكومية (وزارات، هيئات) عند وضع سياستها للنفاذية الرقمية على ثلاثة معايير رئيسية: • (WCAG 2.0)، مستوى AA كمعيار رئيسي للنفاذية الرقمية؛ • معايير قانون "الأمريكيين ذوي الإعاقة" لسنة 1990 (AMERICANS WITH DISABILITIES ACT OF 1990, AS AMENDED)؛ • تعليمات المادة 508 من قانون "إعادة التأهيل". ملاحظة: يتفاوت مستوى الامتثال للمعايير بين ولاية وأخرى. (مقتبس من أمريكا)

متطلبات مطابقة المقاييس	
مثال متطلبات مطابقة المقاييس:	يجب أن تتطابق المواقع والخدمات الإلكترونية مع المبادئ التوجيهية بشأن النفاذ إلى محتويات الإنترنت المتضمنة في المعيار WCAG 2.0 ودرجة مطابقتها (A,AA,AAA) مع مبادرة النفاذ الشبكي الصادرة عن اتحاد شبكة الوب العالمية (W3C). ويجب أن تكون الأجهزة العمومية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال متاحة وقابلة للنفاذ بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.
النموذج الأول (الأساسي)	إن كامل المواقع الحكومية الخدمية العامة يجب أن تتوافق مع الدرجة "AA" من المعيار WCAG 2.0. كامل المواقع الحكومية الخدمية العامة يجب أن تتوافق مع أفضل الممارسات المعتمدة من "W3C" ودليل الإرشادات النسخة (1.0) حول المواقع الخاصة بالأجهزة المحمولة "Mobile devices".
النموذج الثاني (التفصيلي)	"عملياً تعتمد (اسم الدولة) وحتى بعض المؤسسات الحكومية (وزارات، هيئات) عند وضع سياستها للنفاذية الرقمية على ثلاثة معايير رئيسية: • (WCAG 2.0)، مستوى AA كمعيار رئيسي للنفاذية الرقمية؛ • معايير قانون "الأمريكيين ذوي الإعاقة" لسنة 1990 (AMERICANS WITH DISABILITIES ACT OF 1990, AS AMENDED)؛ • تعليمات المادة 508 من قانون "إعادة التأهيل". ملاحظة: يتفاوت مستوى الامتثال للمعايير بين ولاية وأخرى. (مقتبس من أمريكا)

بيان النفاذية الرقمية

النموذج الأول (الأساسي)

تم تصميم وبرمجة البوابة بطريقة تضمن تسهيل وصول جميع المستخدمين إلى المحتوى الإلكتروني بسهولة ويسر. ولتحقيق هذا الهدف، فقد جرى تصميم الموقع بما يتوافق مع المبادئ التوجيهية الخاصة بتيسير استخدام المحتوى 2.0 (WCAG).

وتسعى هذه المبادئ لضمان أن تكون عملية تصفح المحتوى والوصول إليه في متناول مجموعة واسعة من ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك:

- العمى وضعف البصر
- الصمم وفقدان السمع
- صعوبات التعلم
- الإعاقات الإدراكية
- محدودية الحركة
- صعوبات النطق
- الحساسية للضوء
- مزيج مما سبق.

وتخضع البوابة لعملية تقييم منتظمة لمعرفة مدى توافقها مع مبادئ وقواعد سهولة الوصول.

إذا كنت تستخدم تقنيات مساعدة مثل قارئات الشاشة وأجهزة تعقب العين وبرامج التعرف على الصوت أو غيرها، وتواجه أية صعوبة في الوصول إلى المعلومات على الموقع، اتصل بنا للحصول على المعلومات التي تحتاج إليها.

(مقتبس من دولة قطر)

النموذج الثاني (التفصيلي)

1. ما المقصود بسهولة النفاذ؟

سهولة النفاذ هي مدى استطاعة ذوي الإعاقة وكبار السن من الوصول إلى كافة المنتجات بما فيها المواقع الإلكترونية ومواقع الهواتف المتنقلة وكافة التطبيقات والبرمجيات. والتزاما بتنفيذ سياسة سهولة النفاذ الرقمي التي أصدرتها (اسم الجهة الحكومية)، يؤكد فريق البوابة حرصه التام على ضمان جعل كافة محتوياتها سهلة النفاذ لكافة شرائح المجتمع بما فيها ذوي الإعاقة وكبار السن.

2. سياسة النفاذ الرقمي

إيمانا بأحقية وصول ذوي الإعاقة وكبار السن إلى كافة المعلومات والخدمات الإلكترونية والتطبيقات ... أصدرت (اسم الجهة الحكومية) سياسة النفاذ الرقمي بهدف توفير فرص حياتية عادلة ومتساوية للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن من خلال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات.

النموذج الثاني (التفصيلي)

1. ما المقصود بسهولة النفاذ؟

سهولة النفاذ هي مدى استطاعة ذوي الإعاقة وكبار السن من الوصول إلى كافة المنتجات بما فيها المواقع الإلكترونية ومواقع الهواتف المتنقلة وكافة التطبيقات والبرمجيات. والتزاما بتنفيذ سياسة سهولة النفاذ الرقمي التي أصدرتها (اسم الجهة الحكومية)، يؤكد فريق البوابة حرصه التام على ضمان جعل كافة محتوياتها سهلة النفاذ لكافة شرائح المجتمع بما فيها ذوي الإعاقة وكبار السن.

2. سياسة النفاذ الرقمي

إيمانا بأحقية وصول ذوي الإعاقة وكبار السن إلى كافة المعلومات والخدمات الإلكترونية والتطبيقات ... أصدرت (اسم الجهة الحكومية) سياسة النفاذ الرقمي بهدف توفير فرص حياتية عادلة ومتساوية للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن من خلال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات.

3. سهولة النفاذ إلى محتويات البوابة

نحرص في البوابة على ضمان إيصال محتويات البوابة من صفحات وتطبيقات ونصوص وصور واستمارات وغيرها إلى جميع المستخدمين من خلال اتباع إرشادات النفاذ إلى محتوى الويب (WCAG) الصادرة عن جمعية (W3C) www.w3c.org كما أننا نسعى لجعل محتوى البوابة متوافقا مع جميع متصفحات الإنترنت المستخدمة لتمكين جميع المستخدمين من التمتع بتصفح مرن للبوابة. نحيطكم علما بأن إرشادات ومعايير سهولة النفاذ تنطبق على المحتويات الموجودة في البوابة الالكترونية وليست بالضرورة أن تكون مطبقة في المواقع المرتبطة بها من خلال الوصلات الخارجية.

4. قارئ النصوص

يحتوي الموقع على خاصية "قارئ النصوص" وهي إحدى الخصائص المساعدة في تحويل النص إلى كلام يمكن الاستماع إليه، دون أن يحتاج المستخدم إلى تفعيل أية برامج أخرى لتسهيل الاستماع الى محتويات البوابة بدلا من قراءتها، وهذه التقنية مفيدة جدا لذوي الإعاقة البصرية وضعاف البصر، ولمستخدمي البوابة الذين يواجهون صعوبات في قراءة النصوص عبر الانترنت. فعند النقر على وصلة "استمع" يمكنك الاستماع إلى المحتوى الإلكتروني بصوت واضح ولكنة محايدة وبسرعة معتدلة ليتمكن جميع المستخدمين من مختلف أجزاء العالم من فهم المحتوى، كما يمكنك تغيير مستوى الصوت حسب رغبتك. إضافة إلى ذلك يمكنك تحميل المحتويات بصيغة ملف صوتي MP3 إلى الحاسب الشخصي الخاص بك عن طريق النقر على خيار 'لا يوجد صوت؟' الموجود في مشغل الصوت والاستماع إليه في وقت لاحق.

5. مقاطع الفيديو الإرشادية

يمكنك مشاهدة مقاطع الفيديو المتوفرة في الموقع للترشدك أثناء استخدامك للخدمات الحكومية. والمقطع التالي يستعرض كيفية استخدام أجهزة الخدمات الرقمية المتوفرة في عدد من الأماكن العامة في السلطنة ويمكنك عبرها تسجيل اشتراكك كمستخدم للبوابة. وتسعى الوزارة إلى إضافة مقاطع فيديو إرشادية باستمرار لتقديم المساعدة حول أكثر الخدمات الالكترونية إستخداما (وذلك عبر القناة الرسمية للوزارة في اليوتيوب).

6. تصفح البوابة

لتسهيل وصولك إلى المعلومات والخدمات التي تحتاج إليها، تم تصنيف المحتوى الالكتروني للبوابة وخصائصها تبعا لمواضيع معينة ووفقا لهتمامات المستخدم،كما تم إدراج العديد من العناصر ضمن تلك المواضيع والاهتمامات مما يمنح المستخدم تنقلا أسهل وأسرع بين العناصر.

7. تغيير حجم الخط

يمكن زيادة حجم الخط بالضغط على مفتاحي "CTRL" و "+" عدة مرات لحين الوصول إلى الحجم المناسب للقراءة. كما يمكن تكبير الشاشة بالضغط على مفتاح F11 الموجود على لوحة المفاتيح، أو بالنقر على خيار "معاينة View" الموجود بشريط الأدوات، ثم النقر على خيار 'full screen'.

8. تغيير حجم النص ووضوح الشاشة

يمكنك استخدام لوحة المفاتيح في تعزيز سهولة الوصول إلى ضوابط نظام التشغيل الذي تستخدمه، وذلك لكي تتمكن من التصفح باستخدام لوحة المفاتيح والاختصارات فقط، دون اللجوء إلى استخدام الماوس مثلما قد يفضل البعض.

فيما يلي بعض خطوات الضبط والتعليمات المستخدمة في نظام تشغيل حواسيب مايكروسوفت ويندوز Microsoft Windows: ...

فيما يلي بعض خطوات الضبط والتعليمات المستخدمة في نظام تشغيل حواسيب أبل ماكنتوش Apple Macintosh: ...

9. اختصارات لوحة المفاتيح

يمكنك استخدام لوحة المفاتيح في تعزيز سهولة الوصول إلى ضوابط نظام التشغيل الذي تستخدمه، وذلك لكي تتمكن من التصفح باستخدام لوحة المفاتيح والاختصارات فقط، دون اللجوء إلى استخدام الماوس مثلما قد يفضل البعض.

فيما يلي بعض خطوات الضبط والتعليمات المستخدمة في نظام تشغيل حواسيب مايكروسوفت ويندوز Microsoft Windows: ...

فيما يلي بعض خطوات الضبط والتعليمات المستخدمة في نظام تشغيل حواسيب أبل ماكنتوش Apple Macintosh: ...

10. التنقل بواسطة لوحة المفاتيح

يمكنك التنقل في موقعنا بسهولة عن طريق استخدام لوحة المفاتيح، وذلك من خلال إتباع التالي:

- استخدم أزرار الأسهم للتحرك أعلى أو أسفل الصفحة.
- استخدم زر Tab للتنقل بين الروابط.
- استخدم زر Return أو Enter لاختيار الرابط.
- استخدم زر Backspace للعودة إلى الصفحة السابقة.

اضغط على مفتاح التبويب Tab للتنقل بين الروابط الموجودة على الصفحة، ثم استمر بالضغط على مفتاح (Shift) واضغط على مفتاح التبويب Tab للعودة الى الروابط المطلوبة. عند إختيار رابط، اضغط على مفتاح "إدخال Enter " للانتقال الى الصفحة المطلوبة. ويمكنك العودة إلى الصفحة السابقة عبر الضغط على مفتاح backspace.

11. وصف الصور

في حال كونك مستخدما فاقدا للبصر، فإن البوابة توفر لك مكونات نصية تكون بديلة عن عناصر جرافيكية مثل الشعارات والصور والعلامات وغيرها، إذ تمكن هذه الخاصية برمجيات قارئات الشاشة من قراءة المحتوى ووصفه، وهذا الأمر يساعد فاقدي البصر الذين يستخدمون مثل هذه البرمجيات على الحصول على فكرة حول الرسوم الموجودة في البوابة.

12. ألوان النصوص

توجد في البوابة لوحة لتغيير ألوان الخطوط المستخدمة في الموقع وذلك بهدف تحسين القدرة على قراءة نصوص المحتويات كما تم تجنب الاعتماد على اللون للتمييز بين النص والروابط الالكترونية الموجودة، عوضا عن ذلك فألوان الخلفيات المتوفرة تتناسب مع ألوان الخطوط في لوحة الخيارات لجعلها واضحة أثناء القراءة.

13. توافقية المتصفح

صممت محتويات البوابة الإلكترونية لتتناسب مع أكثر متصفحات شبكة الإنترنت استخداما، فالبوابة تستعمل عناصر مناسبة في شبكة الترميز وذلك لضمان استخدام اللغة بوضوح والتحول اليسير لمحتويات الجدول في البيئات التقنية القديمة والجديدة للمتصفحات، وقد تم اختبار هذه البوابة بواسطة اكثر المتصفحات شيوعا، وهي الإنترنت إكسبلورر Internet Explorer ، وأبل سفاري Apple Safari ، وفايرفوكس FireFox. وتستخدم البوابة ترميز (جافا سكربت JavaScript)، لذا نرجو منكم ضبط إعدادات المتصفح لتشغيل هذا النوع من الترميز من أجل تحقيق الاستفادة من جميع محتويات هذه البوابة.

13. توافقية المتصفح

صممت محتويات البوابة الإلكترونية لتتناسب مع أكثر متصفحات شبكة الإنترنت استخداما، فالبوابة تستعمل عناصر مناسبة في شبكة الترميز وذلك لضمان استخدام اللغة بوضوح والتحول اليسير لمحتويات الجدول في البيئات التقنية القديمة والجديدة للمتصفحات، وقد تم اختبار هذه البوابة بواسطة اكثر المتصفحات شيوعا، وهي الإنترنت إكسبلورر Internet Explorer ، وأبل سفاري Apple Safari ، وفايرفوكس FireFox. وتستخدم البوابة ترميز (جافا سكربت JavaScript)، لذا نرجو منكم ضبط إعدادات المتصفح لتشغيل هذا النوع من الترميز من أجل تحقيق الاستفادة من جميع محتويات هذه البوابة.

14. تنسيق الملفات

ساهم تصميم البوابة مستقلا بأدواته وشكله إلى جعل محتوياتها سهلة القراءة بواسطة المستخدم وعبر اي قارئ مستندات. وهذا يعني أنه باستطاعة المستخدمين التفاعل مع البوابة عبر ادوات الادخال والاخراج المفضلة لديهم بما فيها مدخلات الاوامر.يحتوي قسم النماذج في البوابة على ملفات بصيغة "مايكروسوفت وورد" او "أدوبي بي. دي. اف." وحسب ما توضحه الايقونات. كما ان قسم النماذج يوفر روابط لتنزيل برامجيات القراءة، مما يتيح المجال امام الزائرين تنصيب هذه البرامجيات مجانا ومعاينة الملفات المحملة.

15. الاستمارات

لقد تم تصميم بعضالاستمارات في البوابة وفقا لإرشادات ومعايير سهولة النفاذ والتصفح بحيث يمكن قراءتها باستخدام التقنيات المساعدة مثل قارئات الشاشة. ومازال العمل مستمر لتحويل باقي الاستمارات حتى تكون سهلة النفاذ والتصفح. .

16. المساعدة

تطلع إلى تلقي ملاحظاتكم ومقترحاتكم حول سهولة النفاذ لمحتويات البوابة عبر وصلةاتصل بنا. وذلك من أجل تمكين زوارنا من ذوي الإعاقة الدخول إلى هذه البوابة بسهولة ويسر، كما يمكنكم الاتصال بنا على الهاتف المجاني (80077777).

ويسرنا أيضا تلقي ملاحظاتكم حول استخدامكم للبوابة، إذ سيسهم ذلك في تحسين البوابة من الناحية الفنية وتطوير المحتوى الالكتروني، وفي حال ظهرت لكم أخطاء فنية أثناء تصفحكم للبوابة أو وصلات خارجية معطلة فنرجو منكم مساعدتنا في تحديدها ليتم إصلاحها، وذلك عبر وضع ملاحظاتكم في صفحة اتصل بنا. لتواصل معنا.

(مقتبس من سلطنة عمان)

الحوكمة

نموذج

- الجهة العامة المشرفة على حسن تنفيذ والالتزام بالخطة الزمنية التنفيذية الملحقة بالسياسة الوطنية للنفاذية الرقمية هي (...)
- الشخص المسؤول في كل وزارة، أو إدارة، أو قسم، عن تنفيذ المهام المنوطة بهفي مجال تحقيق النفاذية الرقمية هو (...)
- زمن الإنجاز لكل مرحلة من مراحل تطبيق سياسة النفاذية الرقمية وخطة إنجازها هو (...)
- آليات ومعايير قياس الإنجاز في تطبيق سياسة النفاذية الرقمية وخطة إنجازها، وتواتر تقارير التنفيذ هو (...)

(مقتبس من التجربة الكندية)

السابق

التالي

ESCWA

ADIP Arab Digital Inclusion Platform

المقدمة

نموذج

بناءً على ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية، تهدف النفاذية الرقمية إلى ضمان إمكانية حصول الاشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات والمعلومات المتوفرة على منصات وتجهيزات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على قدم المساواة مع الآخرين.

ويشمل ذلك إزالة الحواجز التي تحول دون الوصول إلى منتجات وخدمات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها.

ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل الحواسيب والهواتف النقالة والمواقع الشبكية ومحطات/أكشاك النفاذ العام أن تجعل الحياة اليومية أسهل، وأن تزيد من إنتاجية العمل. كما يمكن لها أن تحسن التعلم، وأن تسهل تبادل المعلومات، وأن تعزز الحياة الاجتماعية.

غير أنه إذا لم تكن هذه التكنولوجيات متاحة تماماً، فإنها قد تصبح في الواقع أدوات استبعاد لبعض فئات السكان عن طريق وضع حواجز جديدة.

التعريفات

نموذج

- النفاذية الرقمية: هو قابلية استخدام منتجات أو معلومات أو خدمات ما قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الاشخاص ذوي الإعاقة وكبار السنّ بنفس درجة وفعالية استخدامها من قبل الأشخاص من غير الاشخاص ذوي الاعاقة؛
- الأشخاص ذوو الإعاقة: هم الأشخاص الذين يعانون من اعتلالات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسّيَة، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين؛
- كبار السنّ: هم الأشخاص البالغون من العمر ما لا يقل عن 55 عاماً والذين بحكم تقدّمهم في العمر تناقصت قدرتهم الوظيفية على التفاعل العادي مع أحد أجهزة تقنية المعلومات والاتصالات؛
- تقنية المعلومات والاتصالات المساعدة: هي تقنية إلكترونية مبتكرة تعين الاشخاص ذوي الإعاقة وكبار السنّ، أو تحسّن من قدراتهم الوظيفية، على استخدام تقنية المعلومات والاتصالات، أو تزيدها؛
- التجهيزات العمومية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: هي منتج أو أداة قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موضوعة في مكان عمومي، ومن الأمثلة على ذلك الأكشاك الإلكترونية، والمحطات الطرفية، وأجهزة الصراف الآلي؛
- المعلومات: تشير إلى مجموعة أو مجموعات من البيانات المنطقية/المتصلة ببعضها البعض في شكل إلكتروني، ويمكن النفاذ إلى المعلومات وتخزينها وتقديمها عبر وسائط متنوعة مثل النصوص، والتمثيل البياني، والصوت، والوسائط المتعددة؛
- الخدمات الإلكترونية: هي خدمات تُقدّم إلى الجمهور، وفي الغالب يمكن الوصول إليها عبر الهواتف النقالة أو أجهزة الحاسوب؛
- الجهة الحكومية: هي مؤسسة أو وحدة تضطلع بتنفيذ وظائف إدارية وتنظيمية وتمارس السلطة، ويقع على عاتقها مسؤولية مباشرة تجاه الجمهور أو تكون في وضع المساءلة المباشرة تجاهه، ومن الأمثلة على الجهات الحكومية يمكن ذكر الوزارات، والمجالس، والهيئات، والبلديات.

(مقتبس من التجربة العمانية)

نص الإستراتيجية الوطنية للإعاقة (2014-2018)
الموضوع: قوانين وتشريعات

المراجع الممكن الاعتماد عليها في بناء السياسة الوطنية
القوانين
السياسات
القرارات
الاتفاقات الدولية

-

الإستراتيجية الوطنية للإعاقة

(2014-2018)

الإعاقة بإصدار عددا من الإتفاقيات الدولية منها الإتفاقية الدولية رقم (159) لعام 1983م بشأن التأهيل المهني والعمالة لذوي الإعاقة والتي نصت صراحة لأهمية تنفيذ برامج تأهيل ذوي الإعاقة وسن القوانين الملزمة بتوظيف وتشغيل تلك الفئة من المجتمع وخلال العقود الثلاثة الأخيرة برز دور المجتمع المدني في أروقة الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة وجهوده في مجال الدعم والمناصرة لقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة والتي توجت بقرار أممي يؤكد على أهمية صياغة وثيقة دولية تحتوي جل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحدد تفصيلا طبيعة إلتزامات الدول الأطراف لإعمال تلك الحقوق. وبعد جهود مضنية ومتواصلة لسنوات عدة كان للجمهورية اليمنية دور بارز فيها أقرت إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2006م .

الإستراتيجية الوطنية للإعاقة

(2014-2018)

ولقد كانت الجمهورية اليمنية من الدول الأوائل التي سارعت بالتوقيع والتصديق على الإتفاقية والبروتوكول الاختياري في عام 2008م ويمثل التصديق على الإتفاقية وبرتوكولها الإختياري تتويجا لتوجهات الجمهورية اليمنية التي جسدها الدستور بنصه" " على مساواة جميع المواطنين في الحقوق والواجبات العامة مادة (41) ونص على أن "لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية" مادة (42). وتؤكد المادة رقم (56) على مايلي: "تكفل الدولة توفير الضمانات الاجتماعية للمواطنين كافة في حالات المرض أو العجز أو البطالة أو الشيخوخة أو فقدان العائل".

وتواصلت تلك الجهود بتأسيس اللجنة الوطنية العليا لرعاية المعاقين بموجب القرار الجمهوري رقم (5) لعام 1991م كإطار مؤسسي يكفل رسم السياسات والبرامج الوطنية الهادفة إلى رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك تنسيق جهود جميع الجهات المسئولة عن تقديم خدمات الرعاية والتأهيل لتلك الفئة من المجتمع وتبع ذلك مجموعة من الإجراءات والقوانين التي تؤكد إهتمام ورعاية الدولة لفئة الأشخاص ذوي الإعاقة منها إصدار قانون رعاية وتأهيل المعاقين رقم (61) لسنة 1999م وكذلك قانون صندوق رعاية وتأهيل المعاقين رقم (2) لسنة 2002م .

وفي هذا الإطار واستجابة لالتزامها تجاه تحسين أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن، فان الحكومة قد أخذت بزمام المبادرة في العمل من اجل إعداد إستراتيجية وطنية للإعاقة. وقد أصبح جليا لدى كل الأطراف المعنية من أصحاب المصلحة الرئيسيين بان إعداد إستراتيجية وطنية للإعاقة يشكل خطوه هامة باتجاه تحسين الأوضاع المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة. إن وجود إستراتيجية واضحة ومتوافقة مع النهج القائم على الحقوق المكتسبة جراء الإعاقة ، بالتأكيد ستمكن أولئك الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم، وتكفل لهم حصة منصفة من الموارد المتاحة إلى جانب تسهيل عملية إدماجهم في خضم الحياة الاجتماعية العامة.

بناء مكونات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية للجمهورية اليمنية استناداً على الإستراتيجية الوطنية للإعاقة (2014-2018)

أداة نموذج الاسكوا	من نص الاستراتيجية الوطنية للإعاقة
المقدمة	**المقدمة**
تهدف النفاذية الرقمية إلى ضمان إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة من الإناث والذكور على الخدمات والمعلومات المتوفرة على منصات وتجهيزات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على قدم المساواة مع الآخرين، كما نصت على ذلك المعاهدات الدولية. ويشمل ذلك إزالة الحواجز التي تحول دون الوصول إلى منتجات وخدمات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل الحواسيب والهواتف النقالة والمواقع الشبكية ومحطات/أكشاك النفاذ العام أن تجعل الحياة اليومية أسهل، وتزيد من إنتاجية العمل، وتحسن التعلم، وتسهل تبادل المعلومات، وتعزز الحياة الاجتماعية. غير أنه إذا لم تكن هذه التكنولوجيات متاحة تماماً، فإنها قد تصبح في الواقع أدوات استبعاد لبعض فئات السكان عن طريق رفع حواجز جديدة.	كفلت المواثيق والعهود الدولية حقوقا شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وحثت الدول الأطراف على كفالة تلك الحقوق وإعمالها على المستوى الوطني، ولقد كانت الجمهورية اليمنية من الدول الأوائل التي سارعت بالتوقيع والتصديق على الاتفاقية والبروتوكول الاختباري في عام 2008 م ويمثل التصديق على الاتفاقية وبرتوكولها الاختياري تتويجا لتوجهات الجمهورية اليمنية التي جسدها الدستور بنصه على مساواة جميع المواطنين في الحقوق والواجبات العامة مادة رقم 41 . وتواصلت تلك الجهود بتأسيس اللجنة الوطنية العليا لرعاية المعاقين بموجب القرار الجمهوري رقم (5) لعام 1991 م كإطار مؤسسي يكفل رسم السياسات والبرامج الوطنية الهادفة إلى رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك تنسيق جهود جميع الجهات المسئولة عن تقديم خدمات الرعاية والتأهيل لتلك الفئة من المجتمع وتبع ذلك مجموعة منالإجراءات والقوانين التي تؤكد إهتمام ورعاية الدولة لفئة الأشخاص ذوي الإعاقة منها إصدار قانون رعاية وتأهيل المعاقين رقم (61) لسنة 1999 م وكذلك قانون صندوق رعاية وتأهيل المعاقين رقم (2) لسنة 2002 م .

أداة نموذج الاسكوا	من نص الاستراتيجية الوطنية للاعاقة
التعريفات	**التعريفات**
نموذج عن التعريفات مقتبس من التجربة العمانية[1] النفاذية الرقمية – هو قابلية استخدام منتجات أو معلومات أو خدمات ما قائمة على تقنية المعلومات والاتصالات من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة من الإناث والذكور وكبار السنّ بنفس	النموذج الاجتماعي للإعاقة يرى النموذج الاجتماعي للإعاقة أن الإعاقة هي تفاعل الحالة الوظيفية لشخص ما مع البيئة المادية والثقافية والسياسة العامة لتلك البيئة، حيث تشير

بناء مكونات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية للجمهورية اليمنية استناداً على الإستراتيجية الوطنية للإعاقة (2014-2018)

بناء مكونات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية للجمهورية اليمنية استناداً على الإستراتيجية الوطنية للإعاقة (2014-2018)

أداة نموذج الاسكوا	من نص الاستراتيجية الوطنية للاعاقة
الولاية الوطنية	**الولاية الوطنية**
إن (هنا يوضع اسم البلد) هو/هي من الأطراف الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من الإناث والذكور "الاتفاقية" التي دخلت حيز النفاذ في مايو/آيار 2008. وتعترف الاتفاقية بإمكانية النفاذ كشرط للأشخاص ذوي الإعاقة لممارسة حقوقهم وحرياتهم الأساسية، وتشترط على الأطراف الموقعة اتخاذ التدابير المناسبة لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة من الإناث والذكور بالنفاذية الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الطوارئ وخدمات الإنترنت على قدم المساواة مع الآخرين.	بنيت الإستراتيجية الوطنية للإعاقة على مجموعة من المبادئ الأساسية المتمثلة فيما يلي: احترام المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية عامة ومواثيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على وجه الخصوص وأهمها اتفاقية حقوق الأشخاص- ذوي الإعاقة (2006) والقواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة . والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2004 2013). حيث أكدت الجمهورية اليمنية التزامها بتلك المواثيق ليس من خلال التوقيع والتصديق عليها فحسب بل وشارك المجتمع الدولي بصياغتها والحث على الالتزام بها.

2014-)بناء مكونات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية للجمهورية اليمنية استناداً على الإستراتيجية الوطنية للإعاقة 2018)

أداة نموذج الاسكوا	من نص الاستراتيجية الوطنية للاعاقة
الرؤية	**الرؤية**
مثال عن الرؤية: مقتبس من تجربة الامارات العربية المتحدة مجتمع دامج، خالي من الحواجز، يضمن التمكين والحياة الكريمة لأصحاب الهمم (الأشخاص ذوي الإعاقة من الإناث والذكور)	الرؤية : مجتمع للجميع لقد تم تعريف مصطلح " مجتمع للجميع" بأنه خلق بيئة شاملة يكون فيها كافة المواطنين موضع تقدير واحترام بغض النظر عن أوضاعهم المختلفة. وفي مجتمع كهذا فان جميع الأفراد، بما فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة، سيلعبون دورا فاعلا في عملية التنمية. إن الأشخاص ذوي الإعاقة يشكلون جزءا لايتجزأ من المجتمع ككل وينبغي أن تتاح لهم فرص المساهمة بخبراتهم ومواهبهم وقدراتهم في التنمية الوطنية. إن مفهوم "مجتمع للجميع" ، والذي يعبر في محتواه عن التنوع البشري وتنمية كل الإمكانات البشرية إنما يعد تجسيدا لروح اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006)

بناء مكونات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية للجمهورية اليمنية من قالب أداة مساعد راسمي السياسات واستناداً على الإستراتيجية الوطنية للإعاقة (2014-2018)

- المقدمة

كفلت المواثيق والعهود الدولية حقوقا شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وحثت الدول الأطراف على كفالة تلك الحقوق وإعمالها على المستوى الوطني،

ولقد كانت الجمهورية اليمنية من الدول الأوائل التي سارعت بالتوقيع والتصديق على الاتفاقية والبروتوكول الاختباري في عام 2008 م ويمثل التصديق على الاتفاقية وبرتوكولها الاختياري تتويجا لتوجهات الجمهورية اليمنية التي جسدها الدستور بنصه على مساواة جميع المواطنين في الحقوق والواجبات العامة مادة رقم 41 .

وتواصلت تلك الجهود بتأسيس اللجنة الوطنية العليا لرعاية المعاقين بموجب القرار الجمهوري رقم (5) لعام 1991 م كإطار مؤسسي يكفل رسم السياسات والبرامج الوطنية الهادفة إلى رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك تنسيق جهود جميع الجهات المسئولة عن تقديم خدمات الرعاية والتأهيل لتلك الفئة من المجتمع وتبع ذلك مجموعة منالإجراءات والقوانين التي تؤكد إهتمام ورعاية الدولة لفئة الأشخاص ذوي الإعاقة منها إصدار قانون رعاية وتأهيل المعاقين رقم (61) لسنة 1999 م

وكذلك قانون صندوق رعاية وتأهيل المعاقين رقم (2) لسنة 2002 م .

واستكمالاً لما سبق تم رسم السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية لضمان إمكانية حصول الاشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات والمعلومات المتوفرة على منصات وتجهيزات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على قدم المساواة مع الآخرين.

ويشمل ذلك إزالة الحواجز التي تحول دون الوصول إلى منتجات وخدمات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها.

ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل الحواسيب والهواتف النقالة والمواقع الشبكية ومحطات/أكشاك النفاذ العام أن تجعل الحياة اليومية أسهل، وأن تزيد من إنتاجية العمل. كما يمكن لها أن تحسن التعلم، وأن تسهل تبادل المعلومات، وأن تعزز الحياة الاجتماعية.

بناء مكونات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية للجمهورية اليمنية من قالب أداة مساعد راسمي السياسات
واستناداً على الإستراتيجية الوطنية للإعاقة (2014-2018)

- التعريفات

النفاذية الرقمية – هو قابلية استخدام منتجات أو معلومات أو خدمات ما قائمة على تقنية المعلومات والاتصالات من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة من الإناث والذكور وكبار السنّ بنفس درجة وفعالية استخدامها من قبل الأشخاص غير الأشخاص ذوي الإعاقة من الإناث والذكور.

الإعاقة هي إهدارا للطاقة الكامنة في الفرد والمجتمع وتستوجب الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الناجمة عنها تضافر جهود الدولة والمجتمعبهدف إيقاف ذلك الإهدار والعمل على تطوير قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة والنظر إلى تلك الجهود على أنها استثمارات اقتصادية واجتماعية ستعود بالفائدة على الفرد والمجتمع..

كبار السنّ – هم الأشخاص البالغين من العمر ما لا يقل عن 55 عاماً والذين بحكم تقدّمهم في العمر تناقصت قدرتهم الوظيفية على التفاعل العادي مع أحد أجهزة تقنية المعلومات والاتصالات.

تقنية المعلومات والاتصالات المساعدة – هي تقنية إلكترونية مبتكرة تعين الأشخاص ذوي الإعاقة من الإناث والذكور وكبار السنّ أو تحسّن من قدراتهم الوظيفية على استخدام تقنية المعلومات والاتصالات أو تزيدها.

التجهيزات العمومية القائمة على تقنية المعلومات والاتصالات – منتج أو أداة قائمة على تقنية المعلومات والاتصالات موضوعة في مكان عمومي، ومن الأمثلة على ذلك الأكشاك الإلكترونية، والمحطات الطرفية، وماكينات الصراف الآلي.

المعلومات – تشير إلى مجموعة أو مجموعات من البيانات المنطقية/ المتصلة ببعضنا البعض في شكل إلكتروني، ويمكن النفاذ إلى المعلومات وتخزينها وتقديمها عبر وسائط متنوعة مثل النصوص، والجرافيك، والصوت، والوسائط المتعددة.

الخدمات الإلكترونية – هي خدمات إلكترونية تُقدّم إلى الجمهور، وفي الغالب يمكن الوصول إليها عبر الهواتف المتنقلة أو أجهزة الحاسب الآلي.

الجهة الحكومية – هي مؤسسة أو وحدة تملك وظائف إدارية وتنظيمية وتمارس السلطة، ويقع على عاتقها مسؤولية مباشرة تجاه الجمهور أو تكون في وضع المسائلة المباشرة تجاهه، ومن الأمثلة على الجهات الحكومية الوزارات والمجالس والهيئات والبلديات.

النموذج الاجتماعي : يرى النموذج الاجتماعي للإعاقة أن الإعاقة هي تفاعل الحالة الوظيفية لشخص ما مع البيئة المادية والثقافية والسياسة العامة لتلك البيئة

بناء مكونات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية للجمهورية اليمنية من قالب أداة مساعد راسمي السياسات (2014-2018)واستناداً على الإستراتيجية الوطنية للإعاقة

الولاية الوطنية

إن (الجمهورية اليمنية) هي من الأطراف الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من الإناث والذكور "الاتفاقية" التي دخلت حيز النفاذ في مايو/آيار 2008. وتعترف الاتفاقية بإمكانية النفاذ كشرط للأشخاص ذوي الإعاقة لممارسة حقوقهم وحرياتهم الأساسية، وتشترط على الأطراف الموقعة اتخاذ التدابير المناسبة لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة من الإناث والذكور بالنفاذية الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الطوارئ وخدمات الإنترنت على قدم المساواة مع الآخرين.

وانطلاقاً من التزام الجمهورية اليمنية في احترام المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية عامة ومواثيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على وجه الخصوص وأهمها اتفاقية حقوق الأشخاص- ذوي الإعاقة (2006) والقواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة . والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2004 – 2013) حيث أكدت الجمهورية اليمنية التزامها بتلك المواثيق ليس من خلال التوقيع والتصديق عليها فحسب بل وشارك المجتمع الدولي بصياغتها والحث على الالتزام بها.

النظر إلى مسألة الإعاقة ، وإدماج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية ومكون أساس من مكونات المبادرات الحكومية والمجتمع ذات الصلة.

بناء مكونات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية للجمهورية اليمنية من قالب أداة مساعد راسمي السياسات
واستناداً على الإستراتيجية الوطنية للإعاقة (2014-2018)

الرؤية
الرؤية : مجتمع للجميع **لقد تم تعريف مصطلح " مجتمع للجميع" بأنها خلق بيئة شاملة يكون فيها كافة المواطنين موضع تقدير واحترام بغض النظر عن أوضاعهم المختلفة.** **وفي مجتمع كهذا فان جميع الأفراد، بما فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة، سيلعبون دورا فاعلا في عملية التنمية. إن الأشخاص ذوي الإعاقة يشكلون جزءا لايتجزأ من المجتمع ككل وينبغي أن تتاح لهم فرص المساهمة بخبراتهم ومواهبهم وقدراتهم في التنمية الوطنية. إن مفهوم "مجتمع للجميع" ، والذي يعبر في محتواه عن التنوع البشري وتنمية كل الإمكانات البشرية إنما يعد تجسيدا لروح اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006)**

بناء مكونات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية للجمهورية اليمنية من قالب أداة مساعد راسمي السياسات (2014-2018)واستناداً على الإستراتيجية الوطنية للإعاقة

الأهداف
الأهداف من هذه السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية هي تنظيم التحول الى النفاذية الرقمية لمقدمي الخدمات العامة من القطاع الحكومي وقطاع الاتصالات، والقطاع الخاص المقدم للخدمة العامة (الصحة، التعليم، التجارة الالكترونية، وأنظمة المدفوعات التجارية، وشركات القطاع الخاص الذي يزيد عدد موظفيها أكثر من خمسين شخص وتعمل في مجال الخدمة العامة أو تعمل في صناعة ونشر المحتوى الرقمي بأنواعه)، وبناء عليه سوف يتم: مطالبة مقدمي (خدمات الاتصالات) بالعمل تأمين الهواتف المعززة بتقنيات النفاذية الرقمية والمخصصة للأشخاص ذوي الاعاقة، وتطوير واجهات الخدمات الرقمية لتلك الشركات بما يتوافق مع معايير النفاذية الرقمية، ضمناً خدمات الطوارئ، وتعزيز ما سبق بمجموعة معرفة الأماكن من الهواتف العمومية التي يمكن أن يستخدمها الأشخاص ذوي الإعاقة من الإناث والذكور معززة بالنفاذية الرقمية، حيثما كان ذلك مناسباً وضرورياً. مطالبة مؤسسات القطاع العام بالبدء بتحويل خدماتها الرقمية المنشورة على المواقع الالكترونية، وضمن تطبيقات الأجهزة الهاتفية المحمولة، الى خدمات معززة بالنفاذية الرقمية، وفق خطة تنفيذ مرتبطة أولاً بالخدمات ذات الأولوية للأشخاص لذوي الإعاقة. مطالبة القطاع المصرفي العام والخاص بتنفيذ تحسينات على خدماتها الرقمية المنشورة على الانترنت أو تطبيقات الأجهزة المحمولة، وآكشاك الخدمة الرقمية، وأجهزة الصراف الآلي، ووضعها في أمكان موزعة ومعلن عنها ويسهل على الأشخاص ذوي الإعاقة من الإناث والذكور الوصول اليها. وضع خطة زمنية للاستجابة لمتطلبات النفاذية الرقمية لكل من تلك القطاعات. تحديد آليات الإنفاذ والرقابة على عمليات التنفيذ والتوافق مع متطلبات النفاذية الرقمية، وتحديد المعايير التقنية المحلية والعالمية المطلوب الالتزام بها (مثال: WACG 2.0 وبأي مستوى منها (A,AA,AAA)).

بناء مكونات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية للجمهورية اليمنية من قالب أداة مساعد راسمي السياسات واستناداً على الإستراتيجية الوطنية للإعاقة -2014) 2018)

محاور العمل
مجالات العمل كما حددتها (الجمهورية اليمنية) هي: تطوير التشريعات الخاصة بالنفاذية الرقمية المحتوى الرقمي بأنواعه (الانترنت، التطبيقات، المسموع، والمرئي) أجهزة الكمبيوتر وأنظمة التشغيل أجهزة الصراف الآلي وحجز التذاكر وآلات تسجيل الوصول الهواتف الذكية أجهزة التلفزيون المتعلقة بخدمات التلفزيون الرقمي خدمات الهاتف والمعدات ذات الصلة الوصول إلى خدمات الوسائط السمعية والبصرية مثل البث التلفزيوني والمعدات الاستهلاكية ذات الصلة الخدمات المتعلقة بنقل الركاب الجوي والباص والسكك الحديدية والمياه الخدمات البنكية الكتب الإلكترونية مواقع التسوق عبر الإنترنت وتطبيقات الهاتف المحمول والقطاعات المستهدفة ضمن المدى القصير والمتوسط حيث تم تحديد تسعة قطاعات على النحو التالي: الصحة العمل التعليم الرياضة والترفية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المنشآت التحتية و تسهيل إمكانية الوصول الضمان / الحماية الاجتماعية النقل العام الاعلام

بناء مكونات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية للجمهورية اليمنية من قالب أداة مساعد راسمي السياسات واستناداً على الإستراتيجية الوطنية للإعاقة (2014-2018)

التوعية والادماج

يجب على وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والاتحاد الوطني لجمعيات المعاقين اليمنيين ووزارة الاتصالات وتقنية
المعلومات تصميم وتقديم أفضل أدوات الاتصال للاشخاص ذوي الإعاقة واقتراح آليات حول كيفية جعل هذه الأدوات متاحة.
يجب إتاحة وتوفير وسائل الاتصال للاشخاص ذوي الإعاقة بمختلف فئاتهم .
تطوير قدرة وسائل الاتصال لتقديم خدماتها بطريقة يسهل الوصول إليها.
يجب نشر المعلومات المتعلقة بالإعاقة من قبل وسائل الإعلام الجماعي لتوعية وتعبئة و تفعيل المجتمع المدني
وبالتالي تعزيز اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة.
يجب على وسائل الإعلام رفع مستوى الوعي لدى المجتمع المدني بشأن حقوق ومسؤوليات الأشخاص ذوي الإعاقة.
يجب على وسائل الإعلام الجماعي أن تتخذ تدابير للحد من الصور النمطية والمعتقدات الاجتماعية والثقافية
والممارسات السلبية المتعلقة بالإعاقة ، وخاصة فيما يتعلق بالنساء ذوات الإعاقة.
ينبغي لمقدمي خدمات الاتصالات التي تتاح للجمهور:
ضمان توفير اللافتات المناسبة، بما في ذلك استخدام الرموز العالمية حسب الاقتضاء، في المنطقة المجاورة مباشرة للهواتف العمومية المركبة أو أكشاك الهواتف العمومية أو نقاط الوصول إلى الإنترنت في المجتمعات المحلية التي تبلغ عن إمكانية الوصول إليها.
تدريب الموظفين على كيفية خدمة العملاء ذوي الإعاقة والإلمام بجميع ميزات النفاذية الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة، ويجب أن يتضمن تدريب الموظفين استخدام التجهيزات المساعدة ومساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة من الإناث والذكور فيزيائياً.

بناء مكونات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية للجمهورية اليمنية من قالب أداة مساعد راسمي السياسات واستناداً على الإستراتيجية الوطنية للإعاقة (2014-2018)

عدم التمييز

من واجب مقدمي خدمات النفاذية الرقمية تجنب التمييز، حتى عن غير قصد، إزاء الأشخاص ذوي الإعاقة من الإناث والذكور بسبب عدم إمكانية النفاذ إلى مرافقهم ومنتجاتهم وخدماتهم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تطبيق مبادئ "التصميم الشامل" في مؤسساتهم، وذلك عن طريق تنظيم برامج توعية وإعلانات معتمدة على النفاذية الرقمية والخدمات والخيارات والمعدات المتاحة عبرها للأشخاص ذوي الإعاقة.

ضمان إمكانية النفاذية الرقمية بشكل منتظم في مواقع الخدمات الرقمية العامة.

توفر الأماكن والمعدات والبرمجيات، المطلوبة لتحقيق لنفاذية الرقمية دون تميز بين منطقة وأخرى اقتصادياً أم ريف ومدينة.

توافر أماكن ومعدات وبرمجيات يمكن الوصول إليها

ينبغي أن تكون أجهزة النفاذية الرقمية العامة المستقلة متاحة للأشخاص الذين يعانون من أنواع مختلفة من الكف البصري والعاهات البصرية، والذين يعانون من الكف السمعي أو من ضعاف السمع، وأولئك الذين لديهم اعاقات تمنعهم أو تحد من حركتهم.

التأكد من ازالة أي عوائق تمنع إمكانية النفاذ إلى البيئة المادية المعززة بالنفاذية الرقمية.

بناء مكونات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية للجمهورية اليمنية من قالب أداة مساعد راسمي السياسات واستناداً على الإستراتيجية الوطنية للإعاقة (2014-2018)

خدمات الطوارئ
ينبغي أن يكون الأشخاص ذوو الإعاقة قادرين على استخدام وسائل الاتصال للحصول على خدمات الطوارئ، ويجب أن يكونوا قادرين على الاتصال بخدمات الطوارئ مجاناً بغض النظر عن التكنولوجيا أو الجهاز الذي يستخدمونه.

بناء مكونات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية للجمهورية اليمنية من قالب أداة مساعد راسمي السياسات واستناداً على الإستراتيجية الوطنية للإعاقة (2014-2018)

التدريب

يجب أن يتم تدريب الموظفين في مراكز تقديم الخدمات العامة وبشكل دوري حول النفاذية الرقمية، أسس التعامل مع العملاء من الأشخاص ذوي الإعاقة من الإناث والذكور ويجب أن يشمل هذا التدريب معلومات حول الثقافة واللغات والمعايير المجتمعية للأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك مبادئ النفاذية الرقمية والاتاحة والحلول ومصادر المعلومات

بناء مكونات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية للجمهورية اليمنية من قالب أداة مساعد راسمي السياسات واستناداً على الإستراتيجية الوطنية للإعاقة (2014-2018)

متطلبات مطابقة المقاييس
إن كامل المواقع الحكومية الخدمية العامة يجب أن تتوافق مع الدرجة " "AAمن المعيار WCAG 2.0 كامل المواقع الحكومية الخدمية العامة يجب أن تتوافق مع أفضل الممارسات المعتمدة من " "W3Cودليل الإرشادات النسخة (1.0) حول المواقع الخاصة بالأجهزة المحمولة "' Mobile devices".'

بناء مكونات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية للجمهورية اليمنية من قالب أداة مساعد راسمي السياسات واستناداً على الإستراتيجية الوطنية للإعاقة (2014-2018)

بيان النفاذية
تم تصميم وبرمجة البوابة بطريقة تضمن تسهيل وصول جميع المستخدمين إلى المحتوى الإلكتروني بسهولة ويسر. ولتحقيق هذا الهدف، فقد جرى تصميم الموقع بما يتوافق مع المبادئ التوجيهية الخاصة بتيسير استخدام المحتوى .(WCAG 2.0) وتسعى هذه المبادئ لضمان أن تكون عملية تصفح المحتوى والوصول إليه في متناول مجموعة واسعة من ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك: العمى وضعف البصر الصمم وفقدان السمع صعوبات التعلم الإعاقات الإدراكية محدودية الحركة صعوبات النطق الحساسية للضوء مزيج مما سبق. وتخضع البوابة لعملية تقييم منتظمة لمعرفة مدى توافقها مع مبادئ وقواعد سهولة الوصول. إذا كنت تستخدم تقنيات مساعدة مثل قارئات الشاشة وأجهزة تعقب العين وبرامج التعرّف على الصوت أو غيرها، وتواجه أية صعوبة في الوصول إلى المعلومات على الموقع، اتصل بنا للحصول على المعلومات التي تحتاج إليها.

الحوكمة

لقد ألزمت الحكومة اليمنية نفسها ومن خلال وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بتولي مسئولة تنسيق الجهود وتقديم الخدمات للاشخاص ذوي الإعاقة وفقا للقوانين المنظمة لذلك فهي تعمل عبر قطاع الرعاية الاجتماعية والصناديق التابعة على الايفاء بكافة الخدمات والمشاريع والانشطة للاشخاص ذوي الاعاقة – ومن اجل تكامل الخدمات بين كافة الجهات – اصدرت الحكومة اليمنية حزمة من التشريعات التي كفلت الحقوق للاشخاص ذوي الاعاقة وضمان تقديم الخدمات لهم منها خدمات التفاذية الرقمية.

وحيث يمتلك الصندوق الاجتماعي للتنمية التفويض الرسمي للاستجابة المباشرة لاحتياجات المجتمعات المحلية فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم فضلا عن الطرق الريفية والمياه وتمويل المشاريع الصغيرة. وضم اليها التزامها بتحقيق النفاذية الرقمية.
ويحدد الصندوق :
- الجهة العامة المشرفة على حسن تنفيذ والالتزام بالخطة الزمنية التنفيذية الملحقة بالسياسة الوطنية للنفاذية الرقمية
- الشخص المسؤول في كل وزارة، إدارة، قسم، عن تنفيذ ما يخصه من مجال تحقيق النفاذية الرقمية
- تحديد زمن الإنجاز لكل مرحلة من مراحل تطبيق سياسة النفاذية الرقمية وخطة إنجازها
- آليات ومعايير قياس الإنجاز في تطبيق سياسة النفاذية الرقمية وخطة إنجازها، تواتر تقارير التنفيذ

نـهايـة التمرين

جلسة أسئلة واجوبة